

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(9)/3
15 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة التاسعة

بوينس آيرس، ٢١ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من

أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)

آليات تيسير التنسيق الإقليمي لتنفيذ الاتفاقية

خيارات مستندة إلى أدلة من أجل تحسين ترتيبات التنسيق الإقليمي

مذكرة مقدمة من الأمانة*

خلاصة

- ١- قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في مقره ٣/م أ-٨، أن يدعو كل منطقة إلى وضع مقترح بشأن الآليات التي تيسر التنسيق الإقليمي لتنفيذ الاتفاقية، بالتعاون مع الأمين التنفيذي والآلية العالمية، وإلى تقديم هذه المقترحات إلى الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف من أجل النظر فيها في سياق الميزانية وبرنامج العمل.
- ٢- كما يطلب المقرر ٣/م أ-٨ إلى الأمين التنفيذي أن يستعرض، مع مراعاة آراء الآلية العالمية بشأن ترتيباتها الإقليمية، ترتيبات التنسيق الإقليمي الحالية في إطار كل من الأمانة والآلية العالمية بغية تحسينها وأن يضع خيارات مدعومة بأدلة لتحسين ترتيبات التنسيق الإقليمي وأن يقدمها إلى مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة من أجل النظر فيها.
- ٣- ويرد استعراض ترتيبات التنسيق الإقليمي الحالية والخيارات المدعومة بأدلة في هذه الوثيقة لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويتخذ بشأنها أي إجراء يرغب في اتخاذه في هذا الصدد.
- ٤- ويرد في الوثيقة ICCD/COP(9)/Misc.2 تجميع للمقترحات الإقليمية بشأن آليات تيسير التنسيق الإقليمي لتنفيذ الاتفاقية، على النحو المنصوص عليه في المقرر ٣/م أ-٨.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لوجود حاجة إلى تلقي تعليقات البلدان الأطراف المبداء أثناء الاجتماعات الإقليمية المعقودة للاستعداد للدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف واجتماعات هيئاته الفرعية المعقودة في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٩.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢- ١	مقدمة أولاً -
٣	١١- ٣	معلومات أساسية ثانياً -
٥	٣٧-١٢	تقييم ترتيبات التنسيق الإقليمي الحالية ثالثاً -
٥	١٥-١٤	ألف- فهم أهداف الترتيبات الإقليمية
٥	٢٣-١٦	باء - النهج المتبعة حالياً إزاء التنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي
٧	٢٩-٢٤	جيم- نقاط القوة التي تُميز النهج الحالية
٨	٣١-٣٠	دال - نقاط ضعف النهج الحالية
٩	٣٢	هاء - الفرص التي تتيحها آليات التنسيق الإقليمي المعززة
١٠	٣٤-٣٣	واو - التهديدات المرتبطة بعملية تعزيز آليات التنسيق الإقليمي
١٠	٣٧-٣٥	زاي - الاستنتاجات
١١	٤٩-٣٨	رابعاً - النهج المقترح للتنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي
١١	٣٩-٣٨	ألف- فهم المصطلحات
١١	٤٣-٤٠	باء - المبادئ المنظمة لآليات التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي
١٢	٤٤	جيم- آليات التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي: بيان المهمة
١٢	٤٥	دال - الأهداف التنفيذية لآليات التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي ..
١٣	٤٩-٤٦	هاء - الفاعلون الأساسيون وأدوارهم في التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي
١٣	٨٥-٥٠	خامساً - الهيئات المقترحة لآليات التنسيق الإقليمي: اللجان الإقليمية وشبكات البرامج المواضيعية، والمكاتب الإقليمية
١٤	٥٥-٥٣	ألف- اللجنة الإقليمية
١٤	٥٨-٥٦	باء - شبكات البرامج المواضيعية
١٤	٦٤-٥٩	جيم- المكتب الإقليمي
١٥	٦٩-٦٥	دال - الترتيبات المؤسسية
١٦	٧٤-٧٠	هاء - ترتيبات الإبلاغ
١٦	٧٩-٧٥	واو - الاحتياجات من الموظفين
١٧	٨٠	زاي - احتياجات الميزانية
١٧	٨٢-٨١	حاء - ترتيبات الإيواء
١٧	٨٥-٨٣	طاء - جدول نتائج التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي
٢٣	٩٠-٨٦	سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

- ١- طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بموجب مقرره ٣/م-أ-٨، إلى الأمين التنفيذي أن يضطلع بما يلي، مع مراعاة آراء الآلية العالمية بشأن ترتيباتها الإقليمية:
(أ) استعراض ترتيبات التنسيق الإقليمي الحالية في إطار كل من الأمانة والآلية العالمية بغية تحسينها؛
(ب) وضع خيارات مدعومة بأدلة لتحسين ترتيبات التنسيق الإقليمي بالاستناد إلى الاستعراض المذكور أعلاه والمقترحات الواردة من المناطق (...);
(ج) تقديم المعلومات المطلوبة إلى الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف للنظر فيها.

- ٢- تتضمن هذه الوثيقة كلاً من استعراض ترتيبات التنسيق الإقليمي الحالية في إطار الأمانة والآلية العالمية والخيارات المدعومة بأدلة لتحسين ترتيبات التنسيق الإقليمي التي أعدتها الأمانة مع مراعاة آراء الآلية العالمية بشأن ترتيباتها الإقليمية. ترد في الوثيقة ICCD/COP(9)/Misc.2 المقترحات الواردة من مرفقات التنفيذ على المستوى الإقليمي الخمسة.

ثانياً - معلومات أساسية

- ٣- تسلم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر منذ نشأتها بأهمية التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي لتحقيق أهداف الاتفاقية. وتطلب الاتفاقية في المادة ٣(ب) من الأطراف "تحسين التعاون والتنسيق على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية" بغية تعزيز الموارد المالية والبشرية والتنظيمية والتقنية. كما تؤكد المواد ١١ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٥ و ٢٦ على الحاجة إلى تعاون وتنسيق إقليميين فعالين بشأن قضايا رئيسية مثل المشاورات بشأن السياسة العامة وإعداد برامج العمل، وتبادل المعلومات، وتحسين القدرات في مجال البحوث وبناء القدرات والإبلاغ.
- ٤- وتعرف مرفقات التنفيذ الإقليمي الخمسة للاتفاقية الأوضاع العامة في كل منطقة التي توجه التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي وتنشئ إطاراً للتعاون التقني والسياسي في المناطق المتأثرة. كما حددت المرفقات الحاجة إلى آليات تنسيق إقليمي لكي تكون الإطار التنظيمي لجميع الأنشطة والإطار التنسيقي لجميع الجهات الفاعلة.
- ٥- وتدعم البلدان الأطراف المتأثرة في كل منطقة هذا النهج الإقليمي بشدة. وقد أكدت الهيئات السياسية والاقتصادية في كل منطقة الحاجة إلى تنسيق إقليمي لتنفيذ الاتفاقية، وشددت على الحاجة إلى آليات تنسيق إقليمي. وتتضمن الوثيقة ICCD/CRIC(7)/INF.6 مزيداً من المعلومات المفصلة عن هذه المسألة.
- ٦- وقد سلّم مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة بموجب مقرره ٣/م-أ-٨ بأن ثمة عوامل تحول دون أعمال الاتفاقية على النحو الأمثل. ورداً على ذلك، اعتمدت الأطراف الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (الاستراتيجية)، التي تتضمن رؤية محدّثة، وأهدافاً استراتيجية أربعة، ومهمة، وخمسة أهداف تنفيذية.
- ٧- وحث مؤتمر الأطراف في مقرره ٣/م-أ-٨ أيضاً على استعراض وتعزيز آليات التنسيق الإقليمي. وبصفة خاصة، سلّمت الأطراف بأن "التنسيق الإقليمي عنصر هام في تنفيذ الاتفاقية والاستراتيجية"، ودعت "كل منطقة إلى وضع مقترح، بالتعاون مع الأمين التنفيذي والآلية العالمية، بشأن آليات لتيسير التنسيق الإقليمي لتنفيذ الاتفاقية".

٨- وقدمت الأمانة والآلية العالمية إلى الأطراف مساعدة لوضع هذه المقترحات، وذلك من خلال الولاية المسندة إليهما. بموجب المقرر ٣/م أ-٨ وتنفيذاً لبرنامج عمل مشترك متفق عليه. ولهذا الغرض، عقدت الأمانة والآلية العالمية أول اجتماع للممثلين عن مرفقات التنفيذ الإقليمي الخمسة، في بون بألمانيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لتحديد استراتيجية وخارطة طريق بشأن إنجاز هذه العملية، ويسّرت المشاورات فيما بين الأطراف وهي مشاورات تمت على هامش الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في اسطنبول بتركيا. ونتيجة ذلك، وخلال انعقاد الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، قامت البلدان المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي بتشكيل أربعة أفرقة عمل مخصصة^(١) لإجراء مشاورات واسعة النطاق فيما بين الأطراف المكوّنة لها ووضع مقترحات إقليمية لكي تتابعها الأمانة وتقدمها إلى مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة.

٩- وقدمت الأمانة والآلية العالمية المساعدة لأفرقة العمل من خلال: (أ) إعداد وثيقة معلومات أساسية وأدوات منهجية^(٢)؛ (ب) عقد اجتماع لأفرقة العمل؛ (ج) تيسير المشاورات فيما بين الأطراف طوال العملية بكاملها بوسائل منها إنشاء محفل للمناقشة على شبكة الإنترنت واستبيان؛ (و) توفير الخبرات الخارجية لأفرقة العمل.

١٠- ونتيجة لهذا التقدم، وضعت البلدان المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووسط وشرق أوروبا الصيغة النهائية لمقترحاتها على التوالي^(٣)، التي جمّعت في وثيقة تحمل الرمز ICCD/COP(9)/Misc.2 ونُشرت كاملةً على موقع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على الويب^(٤).

١١- واعتمدت المقترحات التي قامت أفرقة العمل بإعدادها، في اجتماعات البلدان المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي للاتفاقية استعداداً لانعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف واجتماع هيئاته الفرعية^(٥).

(١) قرر مرفق التنفيذ الإقليمي الرابع عدم تشكيل فرقة عمل لهذا الغرض. ومع ذلك، شارك ممثلون من المرفق الرابع في اجتماع أفرقة العمل الإقليمية وساهموا فيها.

(٢) تتضمن الوثيقة ICCD/CRIC(7)/INF.6 المبادئ التوجيهية لمساعدة الأطراف في وضع مقترحات إقليمية عن آليات لتيسير التنسيق الإقليمي لتنفيذ الاتفاقية ومعلومات وقائعية عن ترتيبات التنسيق في إطار الأمانة والآلية العالمية على المستويين دون الإقليمي والإقليمي.

(٣) في الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف المتأثرة الواقعة شمال البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة، المعقود في روما في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تقرر أن المرفق الرابع لا يتطلب إنشاء مكتب إقليمي وأن آليات التنسيق العادية ستواصل تلبية احتياجات الإجراءات المنسقة للبلدان المتأثرة في المنطقة. ولذلك لم تقدم البلدان المشمولة بالمرفق الرابع اقتراحاً عن آليات جديدة لتيسير التنسيق الإقليمي.

(٤) يمكن الاطلاع على المقترحات الإقليمية بالرجوع إلى الموقع <http://www.unccd.int/regional/rmc/menu.php>.

(٥) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (مونتيفيديو، ٢٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه)؛ آسيا (بانكوك، ١٣-١٧ تموز/يوليه)، أوروبا الوسطى والشرقية (بانجا لوكا، البوسنة والهرسك)، ٢٢-٢٤ تموز/يوليه؛ أفريقيا (تونس، ٢٧-٣١ تموز/يوليه).

ثالثاً - تقييم ترتيبات التنسيق الإقليمي الحالية

- ١٢ - تُستخدم عبارة "التنسيق الإقليمي" في جميع الكتابات المتعلقة بالاتفاقية استخداماً واسع النطاق وغالباً ما تستخدم العبارة كمرادف لكلمة "تنفيذ" الاتفاقية في منطقة ما أو على المستوى الإقليمي.
- ١٣ - ولأغراض هذه الوثيقة، يُشار إلى لفظة "الإقليمي" أساساً إلى المناطق الخمس المعرفة في المرفقات الخمسة للاتفاقية.

ألف - فهم أهداف الترتيبات الإقليمية

- ١٤ - للتنسيق الإقليمي عدة أهداف يتمم بعضها بعضاً من بينها ما يلي:
- (أ) تنفيذ الأنشطة التي لا يمكن معالجتها إلا على المستوى الإقليمي؛
- (ب) دعم الأنشطة أو معالجة قضايا يمكن تنفيذها على المستويين الوطني أو دون الإقليمي، ولكن يكون تنفيذها أكثر فعالية إذا ما تم اتخاذ إجراءات تمكينية على المستوى الإقليمي؛
- (ج) تنفيذ الأنشطة أو معالجة قضايا ينبغي تنفيذها على المستويين الوطني أو دون الإقليمي، ولكن، وبسبب القيود المفروضة على القدرات في بعض أو جميع البلدان في منطقة معينة، لا يجري تنفيذها حالياً.
- ١٥ - تقدم آليات التنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي خدمات لعدد هائل من الجهات الفاعلة المعنية بتنفيذ الاتفاقية وسياسات وبرامج الإدارة المستدامة للأراضي لضمان اتساق الإجراءات التي تتخذها وتنسيقها^(٦).

باء - النهج المتبعة حالياً إزاء التنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي

١ - الأمانة

- ١٦ - تؤدي الأمانة دوراً رئيسياً في دعم التنفيذ على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. وبلوغ ذلك، تقوم الأمانة بآليات مترابطة متعددة لمساعدة التنسيق فيما بين المرفقات. ويتضمن ذلك ما يلي:
- (أ) تقديم الدعم لإعداد وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية؛
- (ب) تيسير اجتماعات مراكز التنسيق الوطنية التابعة للبلدان المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي وما يتصل بذلك من عمليات استعراض وإعادة توجيه تتعلق بالسياسة العامة، بما في ذلك استعراض تنفيذ الاتفاقية؛

(٦) تشمل هذه الجهات الفاعلة: (أ) البلدان الأطراف المتأثرة ومثلوها - مراكز التنسيق الوطنية، المراسلون المعينون بالعلم والتكنولوجيا وهيئات التنسيق الوطنية؛ (ب) المنظمات الوطنية للعلم والتنمية المعنية بتنفيذ الاتفاقية؛ (ج) منظمات المجتمع المدني على جميع المستويات، وبصفة خاصة المنظمات التي تعمل على نطاق إقليمي أو تنفيذ برنامجاً إقليمياً؛ (د) المؤسسات العلمية والاقتصادية والسياسية والمالية على المستوى الإقليمي؛ (هـ) الجهات الفاعلة الدولية بما في ذلك الشركاء في الإنمائيين والقطاع الخاص؛ (و) مؤسسات الاتفاقية - الأمانة والآلية العالمية.

(ج) تقديم الدعم لشبكات البرامج المواضيعية في كل مرفق للتنسيق الإقليمي من أجل العمل بشأن القضايا الإقليمية ذات الأولوية؛

(د) آليات إقليمية لإدارة المعلومات ونقل المعارف.

١٧- فضلاً عن ذلك، وبغية تحقيق التآزر ووفورات الحجم، فإن جزءاً كبيراً من الدعم الذي تُتيحه الأمانة لفرادى البلدان يقدم في شكل دعم شامل إلى مجموعات من البلدان أو إلى جميع البلدان المشمولة بمرفق ما.

١٨- وقدمت الأمانة، حتى الآن، هذه الخدمات أساساً من خلال مقرها في بون. ومع ذلك، واستجابة لطلبات قدمتها بلدان مشمولة بالمرفقات الأول والثاني والثالث، أنشأت الأمانة وحدات للتنسيق الإقليمي في تلك المناطق الثلاثة. وتُلبي احتياجات أنشطة وحدات التنسيق الإقليمي بالاعتماد على التمويل التكميلي لا على أرصدة الميزانية الأساسية. وفي كل حالة، تزود كل مؤسسة مضيضة وحدة التنسيق الإقليمي بالمكاتب وغيرها من المرافق.

١٩- وفي إطار المرفق الرابع، يقوم الرئيس الإقليمي (بالتناوب) بضمان التنسيق وفي إطار المرفق الخامس، فإن مقر الأمانة يظل مسؤولاً مباشرة عن الوفاء باحتياجات التنفيذ والتنسيق.

٢- الآلية العالمية

٢٠- عملاً بولاية الآلية العالمية المتمثلة في حشد وتوزيع الأموال إلى البلدان النامية الأطراف المتأثرة، فإن الآلية تركز على المستوى القطري وتدعم البلدان في جهودها الرامية إلى زيادة التمويل من أجل تنفيذ البرامج المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢١- فضلاً عن العمل الجاري على المستوى القطري، فإن مشاركة الآلية العالمية في أنشطة متعددة الأقطار تستند إلى الفرص الممكنة لحشد الموارد وذلك أساساً على المستوى دون الإقليمي. وهي تسعى أيضاً إلى تحقيق أوجه التآزر ووفورات الحجم. وتعمل الآلية العالمية على التنسيق مع المنظمات المعنية وتقوم بتحديد أنشطة مشتركة لتناول قضايا التمويل والاستثمار المتعلقين بالإدارة المستدامة للأراضي/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر^(٧). وتتخذ الآلية العالمية، أحياناً، مبادرات على نطاق إقليم ما، تتعلق بمواضيع مستهدفة متصلة بتمويل الإدارة المستدامة للأراضي.

٢٢- وأدت مبادرات الآلية العالمية المتعددة الأقطار في مختلف المناطق إلى تحقيق عدد من المنجزات التي لا يمكن الإشارة إلا إلى عدد قليل منها في هذه الوثيقة. والأمثلة النموذجية على ذلك هي:

(أ) حشد الموارد لتنفيذ برامج عمل وطنية ودون إقليمية ومبادرات أخرى للإدارة المستدامة للأراضي؛

(٧) ففي أفريقيا، مثلاً، عملت الآلية العالمية بصفة خاصة مع منظمات دون إقليمية (كاللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). وعملت الآلية العالمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفة خاصة مع المؤسسات الدولية (مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنظمة الحفظ الدولية).

- (ب) وضع برامج استثمار ومرافق للدعم على الصعيد دون الإقليمي؛
- (ج) تنظيم حلقات عمل دون إقليمية لتحديد طرائق لوضع استراتيجيات تمويلية وطنية ومتكاملة وتقاسم الدروس فيما يتعلق بجشد الموارد؛
- (د) تنظيم حلقات عمل دون إقليمية بشأن إدماج القضايا المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي في الخطط الإنمائية الوطنية كجزء من بيئة مؤاتية لإيجاد استراتيجيات تمويلية.
- ٢٣- وتقدم الآلية العالمية قدراً كبيراً من الدعم الوطني من خلال برامجها الإقليمية الخمسة، أي تلك المتعلقة بشرق وجنوب أفريقيا، وغرب ووسط أفريقيا، وشمال أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتبع الآلية العالمية على المستوى دون الإقليمي طريقة عمل تتمثل في العمل مع ومن خلال مؤسسة اقتصادية أو سياسية قائمة أو من خلال مبادرة قائمة (من قبيل أرض أفريقيا). وبغية دعم الأنشطة المنفذة على المستويين القطري ودون الإقليمي قامت الآلية العالمية بتوظيف مستشارين، معتمدة في ذلك على التبرعات، للعمل كمستشارين، وذلك بالاعتماد على الموارد البشرية والخبرات المتاحة لدى المنظمات المضيفة دون الإقليمية والإقليمية (انظر الجدول ٢ الوارد في الوثيقة (ICCD/CRIC(7)/INF.6).

جيم - نقاط القوة التي تميز النهج الحالية

- ٢٤- ترد في المرفقات الأول والثاني والثالث ترتيبات التنسيق الإقليمية. ولذلك، يركز هذا الجزء على العمل الجاري في المناطق المشمولة بتلك المرفقات.

١- الأمانة

- ٢٥- ترى الأمانة أن المكاتب الإقليمية مفيدة بصفة خاصة فيما يتعلق بالقضايا التالية:
- (أ) القيمة السياسية المضافة للاتفاقية ووجود الأمانة في المنطقة، قريبةً من الأطراف؛
- (ب) إقامة علاقات وشراكات تشغيلية مع الوكالة التي تستضيف وحدة التنسيق الإقليمي^(٨)؛
- (ج) توفير أساس مناسب لدعم كل منطقة وفقاً لسماها المتميزة، لإحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقية؛
- (د) إقامة روابط شبكية مع المنظمات والوكالات والمؤسسات الإقليمية أو الموجودة في المنطقة، التي تعالج قضايا تتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والإدارة المستدامة للأراضي؛
- (هـ) الربط الشبكي مع منظمات المجتمع المدني، والمعاهد التقنية، والمؤسسات العلمية ووكالات المانحين؛
- (و) اعتماد نهج متميزة في كل منطقة، تكون ملائمة لخصائص المنطقة؛

(٨) ففي أفريقيا، مثلاً، أدت العلاقة القائمة بين وحدة التنسيق الإقليمي والمؤسسة المضيفة لها، وهي مصرف التنمية الأفريقي، إلى تحقيق أوجه التآزر وساعدت في توجيه حافظة مصرف التنمية الأفريقي نحو إجراءات تدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

- (ز) الفعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق بخدمة البلدان وتمثيل الاتفاقية، بما في ذلك الحد من عدد الموظفين، وتكاليف التشغيل والسفر، بالمقارنة مع وحدات التيسير الموجودة في بون؛
- (ح) فوائد الاتصال العملي بحسب اختلاف مناطق التوقيت وأيام العطل وما إلى ذلك.

٢٦- تبدي البلدان الأطراف المتأثرة عموماً دعمها الشديد لوحدة التنسيق الإقليمي وتقدر عملها تقديراً بالغاً، لكنها تدرك، في الوقت نفسه، القيود المفروضة عليها. ونتيجة لما تقدم، تحظى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بمصداقية سياسية في المناطق الثلاث وأصبح بإمكان الأمانة أن تؤدي دوراً أكثر تأثيراً في المناقشات الجارية بشأن السياسة العامة مع الحكومات وغيرها من المؤسسات.

٢- الآلية العالمية

٢٧- ورغم أن الولاية المنوطة بالآلية العالمية أكثر اختصاصاً حيث تركز على الجانبين المالي والاستثماري للتنفيذ الإقليمي، فإن الآلية حققت أيضاً إنجازات ملحوظة على المستوى الإقليمي ولا سيما في أفريقيا. فقد وضعت اتفاقات للتعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي مع المنظمات الدولية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا. وأقامت اتصالات مع عدد كبير من المنظمات السياسية والاقتصادية والمالية الموجودة في المناطق المعنية.

٢٨- والنهج الذي اتبعته الآلية العالمية والمتمثل في العمل مع المبادرات والمؤسسات القائمة قد مكّن من العمل بشكل فعال من حيث التكلفة فيما يتعلق بمبادرات متعددة ومن إقامة عدد كبير من شراكات التمويل والاستثمار، حيث يمكن لكل شراكة أن تتطور لتتخذ شكل ترتيبات أوسع نطاقاً. وهذا النهج المرن يمكن الآلية العالمية من الاستجابة بسرعة للفرص كلما أتاحت.

٢٩- وأثبتت استضافة المؤسسات الشريكة دون الإقليمية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب ووسط أفريقيا لمستشاري الآلية العالمية، أنها طريقة فعالة من حيث التكلفة تتبعها الآلية العالمية لتقديم الدعم التقني إلى البلدان في المناطق دون الإقليمية.

دال - نقاط ضعف النهج الحالية

٣٠- يعاني النهج الكلي إزاء التنسيق الإقليمي من أوجه ضعف وقيود كبيرة، على الرغم من المنجزات الكثيرة المتحققة. ففي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا تزال غالبية الطلبات الواردة من البلدان للحصول على الدعم من وحدات التنسيق الإقليمي بدون رد. وتتضمن أوجه الضعف بصفة خاصة ما يلي:

(أ) لا تبين الاتفاقية بوضوح ما هو المقصود بالتنسيق الإقليمي والتنفيذ الإقليمي. فليس هناك تعريف واضح للإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الإقليمي لتحقيق قيمة مضافة. وهذا يؤدي إلى اللبس في برامج العمل والأهداف؛

(ب) لم يرق التقدم المحرز في مجال التعاون الإقليمي إلى المستوى المتوقع وذلك لأسباب مختلفة، ومعظمها يتعلق أساساً بانعدام الموارد. فقد تم إعداد شبكات لبرامج مواضيعية وبرامج عمل إقليمية ولكن معدل تنفيذها منخفض، ومن المطلوب الآن في حالات عديدة إعادة توجيهه/الإصلاح؛

(ج) في الماضي، كان النهج المتبع إزاء التنسيق الإقليمي يستند أساساً إلى المدخلات والعمليات بدلاً من أن يكون موجهاً نحو نتائج محددة بوضوح؛

(د) ليس من اختصاصات الآلية العالمية أن يكون لديها ترتيبات أو آليات للتنسيق الإقليمي خاصة بها؛

(هـ) نشطت الآلية العالمية بالأساس في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في حين ظل نشاطها محدوداً في أوروبا الوسطى والشرقية.

٣١- وهناك أوجه ضعف متعددة ترتبط تحديداً بوحدة التنسيق الإقليمي التابعة للأمانة. وتتجلى أوجه الضعف هذه في ما يلي:

(أ) انعدام ولاية واضحة لوحدة التنسيق الإقليمي وعدم وجود تقسيم واضح للمسؤوليات بين المقر ووحدة التنسيق الإقليمي، على الرغم من أن هذه المسألة قد عُولجت في إطار الهيكل المؤقت الحالي للأمانة؛

(ب) لم تثمر الروابط التي أقامتها وحدات التنسيق الإقليمي مع الوكالة التي تستضيفها سوى فوائد محدودة، ولا سيما من حيث "التأثير على المؤثرين"؛

(ج) قليلة جداً هي الروابط التي أقيمت مع منظمات سياسية واقتصادية ومالية وتقنية في المنطقة والتي أدت إلى تغييرات ملحوظة في ممارسات العمل أو خطط العمل للمنظمة المعنية؛

(د) أثر انعدام الموارد التي يمكن التنبؤ بها تأثيراً سلبياً على التخطيط في الأجلين المتوسط والطويل. ومحدودية الموارد المتاحة لوحدة التنسيق الإقليمي جعلت عمل الوحدة ينحصر في حالات كثيرة، في نشر المعلومات والاضطلاع بالمهام الروتينية بدلاً من النشاط في مجال الدعوة، والاضطلاع بالوظائف الاستشارية والتنسيق بين المؤسسات.

هاء - الفرص التي تتيحها آليات التنسيق الإقليمي المعززة

٣٢- يتبين من التحليل الوارد أعلاه أن بالإمكان قلب اتجاه العديد من أوجه الضعف في التنفيذ الإقليمي من خلال آليات أقوى للتنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي. ومن شأن تعزيز آليات التنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي القائمة حالياً أن يحقق الفوائد التالية:

(أ) زيادة التعاون بين الشركاء العاملين في قضايا الإدارة المستدامة للأراضي وتردي الأراضي والجفاف ضمن منطقة أو منطقة دون إقليمية ما، وتعزيز التنسيق فيما يضطلعون به من أنشطة بما يكفل تحقيق التآزر وزيادة الدعم لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال شراكات جديدة ومعززة؛

(ب) تحسين الخدمات المقدمة إلى البلدان في جميع المناطق دون زيادة التكاليف، وبخاصة من خلال زيادة التنسيق بين الأمانة والآلية العالمية على المستويين الإقليمي والقطري لتحقيق التآزر وزيادة حشد الموارد لبرامج التصحر وتردي الأراضي والجفاف وتنفيذ الاستراتيجية؛

(ج) تحسين التحليل في مجال المعلومات الاستراتيجية بشأن قضايا رئيسية تتعلق بالتصحر وتردي الأراضي والجفاف وزيادة إنتاجها وتعزيز تبادل المعلومات وآليات نقل المعارف داخل المناطق وفيما بينها؛

- (د) التنفيذ الفعال لبرامج العمل الإقليمية، بما في ذلك تنسيق الأنشطة فيما بين البلدان ضمن المناطق ووضع برامج مشتركة في مجالات مناسبة كبناء القدرات والبحوث؛
- (هـ) (زيادة) تفعيل شبكات البرامج المواضيعية كأطر للتعاون العلمي والخبرات الفنية على المستوى الإقليمي؛
- (و) زيادة فعالية أنشطة الدعوة لدى السلطات والمنظمات السياسية والاقتصادية والمالية في المناطق.

واو - التهديدات المرتبطة بعملية تعزيز آليات التنسيق الإقليمي

٣٣- هناك بعض التهديدات المرتبطة بتعزيز آليات التنسيق الإقليمي ولا سيما في ما يتعلق بتعزيز وحدات التنسيق الإقليمي التابعة للأمانة. وهذه التهديدات تتضمن ما يلي:

(أ) قد تؤدي زيادة حجم الآليات الإقليمية إلى زيادة الهياكل الإدارية، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى خفض الفعالية وزيادة تكاليف التشغيل؛

(ب) هناك خطر في أن يؤدي عدم وجود ولاية واضحة لوحدة التنسيق الإقليمي وازدياد الموارد إلى الازدواج أو التداخل مع العمل الذي تضطلع به وكالات أخرى، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في المنطقة؛

(ج) تحتاج وحدة التنسيق الإقليمي، لكي تكون فعالة، إلى إقامة روابط تشغيلية مع العديد من المنظمات السياسية والاقتصادية في المنطقة. غير أن إقامة روابط أوثق مع الوكالات التي تستضيفها ربما يقلل من حماسها لإقامة روابط تشغيلية مع وكالات أخرى أو في قدرتها على القيام بذلك، ويؤدي بالتالي إلى الحد من تأثيرها؛

(د) يكون تأثير وحدة التنسيق الإقليمي محدوداً إذا زودتها الوكالة المضيفة بالمرافق دون أن تشارك معها في برنامج عمل تعاوني.

٣٤- وأخيراً، تجدر بالملاحظة أن إضفاء الطابع الإقليمي، أو اللامركزية، لا يؤديان تلقائياً إلى تحقيق وفورات في التكاليف. فكل آلية إقليمية لها تكلفة مرتبطة بها. وكل وحدة تنسيق إقليمي بحاجة إلى مكتب وميزانية تشغيلية. وبدون إشراف مالي صارم، هناك خطر في حدوث زيادة في التكاليف الصافية.

زاي - الاستنتاجات

٣٥- تبين الأدلة الموضحة أعلاه أنه على الرغم من تعدد المنجزات المتحققة بفضل التنسيق الإقليمي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فإن هذا التنسيق لا يبعث على الرضا تماماً. وهذا يمثل، بدون شك عاملاً يحول دون نشر الاتفاقية على النحو الأمثل كما هو مشار إليه في المقرر ٣/م أ-٨. وهناك حاجة واضحة إلى آليات فعالة وناجعة للتنسيق الإقليمي من أجل تعزيز التعاون وتحسين عملية تقديم الخدمات إلى الأطراف وتعزيز مكانة الاتفاقية في المناطق.

٣٦- إن الأنشطة المطلوبة في كل منطقة - التي يُرجح أن تزداد من حيث حجمها ودرجة تعقيدها مع تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك تطبيق نظام الإبلاغ الجديد ومواءمة برامج العمل - والحاجة إلى العمل المنسق في صفوف

مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة يبرران وجود وحدة مخصصة للتنسيق الإقليمي. وقد قدمت وحدات التنسيق الإقليمي القائمة والعاملة تحت إشراف الأمانة بعض الخدمات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، يعاني النهج القائم من نقاط ضعف عديدة. ويتبين من الأدلة أن إصلاح النهج الحالي ومراجعتة بشكل متعمق، في ضوء الاستراتيجية أيضاً، سيكون ضرورياً لتقديم ما هو مطلوب من تنسيق وتنفيذ على المستوى الإقليمي. وينبغي لهذا النهج ألا ينطوي على وظائف التنسيق فحسب، بل ينبغي أن ينطوي أيضاً على تفويض المزيد من الوظائف الأساسية المنوطة بالأمانة لمكاتبها الإقليمية، وعلى تنسيق أقوى للنهج الإقليمية للأمانة والآلية العالمية.

٣٧- ويتمثل أحد التدابير الرئيسية في ضمان تبسيط الآليات الإقليمية وتوجيهها فعلاً نحو تحقيق النتائج. والحث على الرصد المستمر المرتبط بأهداف الأداء هو طريقة لضمان ذلك. ويقدم النهج القائم على النتائج المتبع حديثاً إزاء تطبيق الاتفاقية أدوات عملية لرصد ترتيبات التنسيق الإقليمي وتقييمها بصورة دورية.

رابعاً - النهج المقترح للتنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي

ألف - فهم المصطلحات

٣٨- يمكن تعريف آلية التنسيق الإقليمي بأنها مجموعة من القواعد - الرسمية و/أو غير الرسمية - التي ينسق من خلالها أصحاب المصلحة في منطقة من المناطق عملهم نحو بلوغ هدف مشترك. وترمي مثل هذه الآليات إلى تيسير مشاركة أصحاب مصلحة متعددين في وضع وتنفيذ السياسات داخل إطار عمل متعدد الأطراف للتنمية المستدامة.

٣٩- وعلى العكس من ذلك، المكاتب الإقليمية هي هياكل مادية ينبغي أن:

(أ) تكون مفيدة لأية آلية تنسيق إقليمي تنشأ؛

(ب) تشكل جزءاً من عملية اللامركزية التي يجري عن طريقها إنجاز وظائف إقليمية وعدد من الوظائف الرئيسية لمؤسسات الاتفاقية بشكل أكثر فعالية؛

(ج) تكفل تكامل أفضل للخدمات التي تقدمها الأمانة والآلية العالمية وتعزيز أدائهما.

باء - المبادئ المنظمة لآليات التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي

٤٠- الاتساق عالمياً والتركيز إقليمياً: يوجه نص الاتفاقية، وبخاصة الاستراتيجية، جميع الإجراءات لتنفيذ الاتفاقية وتوفير أساس لآليات التنسيق. وفي هذا السياق، ينبغي أن تركز الآليات على الأولويات الإقليمية وأن تتكيف مع الاحتياجات والموارد الإقليمية.

٤١- التبعية: ينص هذا المبدأ على وجوب اتخاذ القرارات بشكل أقرب ما يكون من المجتمع المحلي وإجراء عمليات تحقق دائمة بشأن ما إذا كان ثمة ما يُسوَّغ العمل على مستويات أعلى في ضوء الإمكانيات المتاحة على الصعيد الوطني والمحلي. وتحديداً، لا ينبغي اتخاذ إجراءات على الصعيد الإقليمي إلا عندما يكون فعل ذلك أكثر فعالية من الإجراءات على الصعيد الوطني أو دون الوطني أو المحلي. كما لا ينبغي اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي إلا عندما يكون فعل ذلك أكثر فعالية منه على الصعيد الإقليمي.

٤٢ - التركيز على النتائج: ينبغي إنشاء آليات التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي استجابة للاحتياجات المعترف بها ومن أجل إنجاز نتائج هامة ومتفق عليها. وينبغي تعليل كل إجراء وكل مُدخل على الصعيد الإقليمي بالنتيجة التي يساهم في تحقيقها، وفي النهاية من حيث قلبه لاتجاه تردّي الأراضي. ويجب رصد كل إجراء ومُدخل ونتيجة على الصعيد الإقليمي.

٤٣ - البدء صغيراً والتطور مع الإنجازات: بدأ برنامج الإجراءات الإقليمية صغيراً، وكل توسيع في المستقبل مشروط بتحقيق النتائج المتفق عليها. وبقدر ما يُمكن الأداء من تحقيق نتائج، يمكن توسيع وتعزيز البرامج والآليات الإقليمية تدريجياً.

جيم - آليات التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي: بيان المهمة

٤٤ - استناداً إلى المهمة العالمية والمشاورات الإقليمية، يُقترح بيان المهمة التالي كنقطة بداية:

تماشياً مع الاستراتيجية العالمية، واستجابةً لاحتياجات البلدان المتأثرة في المنطقة، فإن المهمة هي توفير إطار عمل يعزز شراكات إقليمية فعالة تيسر تنفيذ الاتفاقية. وستدعم هذه الشراكات وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وتدابير وطنية وإقليمية، ينفذها القطاعان الخاص والعام والمجتمع المدني، من أجل منع التصحر/تردي الأراضي والسيطرة عليه وقلب اتجاهه والتخفيف من آثار الجفاف عن طريق الامتياز التكنولوجي والعلمي، وإذكاء الوعي العام، ووضع المعايير، والدعوة وتعبئة الموارد، والمساهمة بذلك في الحد من الفقر.

دال - الأهداف التنفيذية لآليات التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي

٤٥ - أخيراً، ستوافق كل آلية إقليمية على أهدافها الخاصة (رغم أنه يُتوقع من المكاتب الإقليمية أن يكون لها إنجازات متسقة). بيد أنه لكفالة تركيز ملائم واتساق عالمي، ولتيسير رصد الأداء والإبلاغ، ينبغي أن تكون هذه الإنجازات متسقة تماماً مع الأهداف التنفيذية للاستراتيجية. واستناداً إلى هذه الأهداف التنفيذية، تُقترح الأهداف التنفيذية الإقليمية العامة التالية:

الهدف التنفيذي الإقليمي ١: التأثير بفعالية في العمليات الدولية والوطنية والمحلية وفي الجهات الفاعلة ذات الصلة لتناول المسائل المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف على نحو مناسب.

الهدف التنفيذي الإقليمي ٢: دعم تهيئة بيئة مواتية على نطاق المنطقة لتعزيز الحلول المتعلقة بمكافحة التصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف.

الهدف التنفيذي الإقليمي ٣: الوصول إلى مستوى السلطة الإقليمية في مجال المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف.

الهدف التنفيذي الإقليمي ٤: تحديد ومعالجة احتياجات المنطقة في مجال بناء القدرات المتعلقة بمنع حدوث التصحر/تردي الأراضي وقلب اتجاهه والتخفيف من آثار الجفاف.

الهدف التنفيذي الإقليمي ٥: تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف في المنطقة وتحسين انتقاء أهداف استخدامها وتنسيق ذلك لزيادة أثرها وفعاليتها.

هاء - الفاعلون الأساسيون وأدوارهم في التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي

٤٦ - تعد البلدان الأطراف، كما كان دائماً، الفاعل الأساسي في التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي^(٩). وينبغي للبلدان الأطراف أن تلتزم، في كل منطقة على حدة، بما يلي:

- (أ) دعم آليات التنسيق الإقليمي، بما في ذلك عن طريق الدعم التقني والمالي؛
- (ب) المساهمة تقنياً في جميع العمليات الإقليمية للتخطيط ووضع السياسات؛
- (ج) المتابعة القطرية لجميع المبادرات والمقررات الإقليمية.

٤٧ - وعملاً بالاتفاقية ومرفقات التنفيذ الإقليمي والاستراتيجية، تضطلع الأمانة بدور جوهري في التنسيق الإقليمي - إذ تكفل إنشاء وتشغيل ما يلزم من اجتماعات وتدقيقات للمعلومات وغيرها من أدوات التنسيق. وستنشئ الأمانة مكاتب إقليمية بتعاون مع الآلية العالمية وبتشاور مع الأطراف. كما ستولى الأمانة مسؤولية إبرام الاتفاقات مع الوكالات في المنطقة.

٤٨ - وستكون الآلية العالمية، تماشياً مع ولايتها، شريكاً أساسياً في التنسيق الإقليمي. وستشارك في المكاتب الإقليمية، عن طريق إدارة المهام المتصلة بتعبئة الموارد وبناء الشراكات.

٤٩ - وستضطلع شبكات البرامج المواضيعية بدور تقني في المسائل العلمية والتكنولوجية الأساسية مع تزايد الروابط مع المانحين ومؤسسات الأمم المتحدة المعنيين ودعمهم.

خامساً - الهيئات المقترحة لآليات التنسيق الإقليمي: اللجان الإقليمية، وشبكات البرامج المواضيعية، والمكاتب الإقليمية

٥٠ - يبين هذا الفصل كيفية التي ستساهم بها الهيئات الإقليمية في النواتج الإقليمية الواردة في الجدول أدناه. وستكون البلدان الأطراف والأمانة والآلية العالمية والمكاتب الإقليمية^(١٠) واللجان الإقليمية^(١١) وشبكات البرامج المواضيعية مجتمعة مسؤولة عن إنجاز النتائج الواردة في الجدول أدناه.

٥١ - وستقوم اللجان الإقليمية والمكاتب الإقليمية وشبكات البرامج المواضيعية، في أدائها لمهامها، بما يلي: '١' تعزيز مواطن قوة الترتيبات الحالية على النحو المبين في الجزء الثالث - جيم؛ '٢' تجاوز أغلب مواطن الضعف المبينة في الجزء الثالث - دال؛ '٣' استغلال الفرص والتصدي للتهديدات المبينة في الجزأين الثالث - هاء والثالث - واو. وستوضع

(٩) تعمل البلدان الأطراف عن طريق لجنة إقليمية صغيرة عديمة التكاليف (أو منخفضة التكاليف).

(١٠) عرفت العديد من المناطق، في المقترحات الإقليمية، هذه المكاتب بأنها "المكاتب الإقليمية للاتفاقية".

(١١) في بعض المناطق، أنشئت اللجنة الإقليمية سلفاً وهي تعمل سلفاً (مثلاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي، حيث تسمى اللجنة التنفيذية الإقليمية).

برامج عمل قائمة على النتائج لكل منطقة، مع إسناد مسؤوليات واضحة إلى اللجان الإقليمية والمكاتب الإقليمية وشبكات البرامج المواضيعية.

٥٢ - ونظراً لضعف قدرات بعض هذه المؤسسات حالياً، سيعتمد نهج تدريجي لتوسيع نطاق العمل. ويتوقع أن تكون جميع هذه المهام قيد الإنجاز بحلول نهاية ٢٠١٢.

ألف - اللجنة الإقليمية

٥٣ - وستكون اللجنة الإقليمية آلية مبسطة وخدمة التكاليف تقدم عن طريقها البلدان الأطراف المشورة للمكاتب الإقليمية وتدعم تنفيذ النتائج الإقليمية. ولن تكون هناك أية تكاليف إضافية للميزانية الأساسية للاتفاقية.

٥٤ - وستتألف اللجنة الإقليمية من عدد من الأعضاء من البلدان الأطراف. وستكون لها مسؤوليتان عامتان:

(أ) تقديم المشورة في المجالات التقنية والمتعلقة بالسياسات العامة للمكتب الإقليمي وشبكة البرامج المواضيعية، حسب الاقتضاء؛

(ب) مساعدة المكتب الإقليمي وشبكة البرامج المواضيعية في إنجاز النتائج على الصعيد الإقليمي.

٥٥ - وستقام اجتماعات اللجان الإقليمية بالتوازي مع الاجتماعات الإقليمية الأخرى، وهو ما يعني أنه لن تكون هناك تكاليف سفر إضافية. وفيما بين الاجتماعات، ستؤدي اللجان الإقليمية وظيفتها عن طريق البريد الإلكتروني والإنترنت.

باء - شبكات البرامج المواضيعية

٥٦ - ستخضع شبكات البرامج المواضيعية لتقييم مستقل، وستقوم بتوجيهها مركزياً لجنة العلم والتكنولوجيا، بغية إعادة توجيه ولايتها ومهامها وروابطها مع آليات التنسيق الإقليمي.

٥٧ - وستجري إعادة هيكلة شبكات البرامج المواضيعية لمعالجة القضايا الأساسية تماشياً مع الاستراتيجية والأولويات الإقليمية، وذلك لتساهم بشكل مباشر في برامج العمل الإقليمية لفترة السنتين. وستجري هيكلة شبكة البرامج المواضيعية لتؤتي النتائج تماشياً مع الاستراتيجية.

٥٨ - وستقوم شبكة البرامج المواضيعية بأغلب عملها إلكترونياً عن طريق البريد الإلكتروني والإنترنت. وقد يُتاح التمويل لاجتماعات فريق الاتصال التابع لشبكة البرامج المواضيعية ودراساته الاستقصائية عندما يلزم الأمر، تماشياً مع الميزانية التشغيلية للمكاتب الإقليمية.

جيم - المكتب الإقليمي

٥٩ - ينبغي أن يكون المكتب الإقليمي القوة الدافعة وراء التنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي. وينبغي أن يوفر المكتب الإقليمي روابط العمل بين البلدان الأطراف والأمانة والآلية العالمية. وينبغي للمكتب الإقليمي أن يكون هيئة مبسطة وحركية ومتحفزة، مما يزيد بشكل فاعل التنسيق والروابط. وسيمثل المكتب الإقليمي، عندما تقتضي الدواعي

التنفيذية، الأمانة والآلية التنفيذية في العمليات القطرية، على سبيل المثال عندما يثبت أنه أكثر فعالية من حيث الكلفة من الإشراف المباشر للأمانة أو الآلية العالمية.

٦٠ - وسيضطلع المكتب الإقليمي بدور أساسي في تحقيق كل نتيجة من النتائج الإقليمية، وسيكون مسؤولاً عما يلي:

(أ) الإشراف على عملية تكييف النتائج الإقليمية المبينة في الجدول أدناه مع المنطقة، وتحديد المؤشرات والأهداف^(١٢)؛

(ب) توزيع الأدوار في تحقيق النتائج المبينة في الجدول أدناه في المنطقة؛

(ج) رصد الأداء على النحو المبين في الجدول أدناه والإبلاغ عن الأداء.

٦١ - وسيكون المكتب الإقليمي مسؤولاً أيضاً عن أنشطة التنفيذ المباشرة من أجل تحقيق العديد من النتائج المبينة في الجدول أدناه. وفيما يلي المهام الأساسية للمكتب الإقليمي: تنظيم الاجتماعات، وتوزيع ورقات السياسات العامة والمعلومات، والدخول في حوار مع المنظمات المؤثرة، وتنظيم الدراسات والاستعراضات، والقيام بالزيارات القطرية، وإعداد الأدوات والمبادئ التوجيهية، والتعاقد مع المستشارين والإشراف عليهم، واستعراض وثائق العمل وبرامج العمل، وتصميم نظم إدارة المعارف وتسييرها، ودعم إعداد الاستراتيجيات، وتنظيم المنتديات.

٦٢ - وسيخصص للمكتب الإقليمي ملاك وظيفي ومعدات لأداء مهام الدعم والإشراف، بحيث يغطي جميع البلدان والمناطق الفرعية في منطقتيه.

٦٣ - وسيكون للمكتب الإقليمي تفويض سلطة من الأمانة والآلية العالمية لأداء مهام الدعم والإشراف.

٦٤ - وستحدد مهام كل مكتب إقليمي وولايتيه وسلطته بوضوح في شكل بياني ستعده الأمانة والآلية العالمية.

دال - الترتيبات المؤسسية

٦٥ - وسيشكل المكتب الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمانة. وستكون الآلية العالمية مسؤولة عن إنجاز المهام ذات الصلة من الهدف التنفيذي الإقليمي ٥.

٦٦ - وستشكل برامج عمل المكتب الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من برامج العمل المشتركة للأمانة والآلية العالمية.

٦٧ - وسيكون للمكتب الإقليمي تفويض سلطة واضح من كل من الأمانة والآلية العالمية. وستكون للمكتب الإقليمي ولاية واضحة، بحيث تحدّد سلطته وعملية صنع القرار داخله. وسيكون منسق المكتب الإقليمي تابعاً لنائب الأمين التنفيذي للأمانة عن طريق موظف مسؤول عن التنسيق المباشر في المكتب الإقليمي.

(١٢) قامت المناطق (باستثناء منطقة شمال المتوسط)، بدعم من فرق العمل، بإعداد مقترحات التنسيق الإقليمي سلفاً. وستطلب خطط العمل في هذه المقترحات إعادة تشكيل طفيفة وبعض التعديلات لتكون متماشية مع الجدول أدناه.

- ٦٨ - وستسدي اللجنة الإقليمية المشورة للمكتب الإقليمي نيابة عن البلدان الأطراف في المنطقة. وستكون اللجنة الإقليمية ممثلة لجميع البلدان في المنطقة وستقدم تقاريرها لجميع الأطراف في المنطقة.
- ٧٩ - وستكون شبكة البرامج الإقليمية تحت توجيه وحدة إدارة المعرفة والعلم والتكنولوجيا التابعة للأمانة، يساعدها المكتب الإقليمي.

هاء - ترتيبات الإبلاغ

- ٧٠ - وسيعُد كل مكتب إقليمي، إذ يتصرف كوحدة فنية داخل الأمانة والبرامج الإقليمية للآلية العالمية، تقارير^(١٣) تماشى والجدول أدناه. وستركز التقارير على '١' الأداء من أجل تحقيق النواتج الإقليمية، تماشياً مع مؤشرات متفق عليها؛ '٢' مساهمة المكتب الإقليمي في تحقيق النواتج الإقليمية؛ '٣' تعليل الكفاءة من حيث التكاليف والتدابير المتخذة لزيادة الكفاءة من حيث التكاليف.
- ٧١ - وسيجري إعداد تقارير المكتب الإقليمي بالاستناد إلى نواتج الآلية العالمية ومشورتها.
- ٧٢ - وستعد الأمانة تقريراً موحداً كل سنتين لتقديمه إلى مؤتمر الأطراف كجزء من تقرير الأداء.
- ٧٣ - وسيجري تقييم أداء المكتب الإقليمي بعد سنتين. وسيشمل هذا تقييم ما إذا كانت مواطن الضعف والتهديدات المحددة في الفصل الثالث أعلاه قد عولجت. ووفقاً لبرنامج العمل الذي وافقت عليه الأمانة والآلية العالمية، سيجري أيضاً في الاستعراض الدوري للعمل المتواصل تقييم أداء المكتب الإقليمي، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية وكذلك في معالجة مواطن الضعف والتهديدات المحددة.
- ٧٤ - وستقدم اللجنة الإقليمية تقارير سنوية عن مهامها وإنجازاتها لتتقاسمها مع الأطراف في المنطقة.

واو - الاحتياجات من الموظفين

- ٧٥ - قيمت أفرقة العمل المنشأة لأجل المرفقات الأول والثاني والثالث مستويات الملاك الوظيفي اللازمة لأداء المهام المدرجة في الجدول أدناه في منطقتها. وقد أخذ التحليل في الاعتبار ما يلي: '١' القدرة الموجودة في المنطقة؛ '٢' عدد البلدان المتأثرة في المنطقة؛ '٣' النسبة المئوية للأراضي والنسبة المئوية للسكان المتأثرين من ترددي الأراضي في المنطقة؛ '٤' مدى تعقيد قضايا ترددي الأراضي في المنطقة؛ '٥' احتياجات البلدان الأطراف ومراكز الاتصال الوطنية؛ '٦' تنفيذ الاستراتيجية.
- ٧٦ - وستحدد الاحتياجات النهائية للمكاتب الإقليمية من الوظائف وفقاً لبرامج عملها. وسيكون هذا جزء من المناقشة أثناء مؤتمر الأطراف بشأن الاحتياجات العامة للأمانة والآلية العالمية من الوظائف. ويمكن أن يؤدي انخفاض تكاليف الوظائف العادية في مركز المكتب الإقليمي مقارنة بالوظائف المسندة في مقر الأمانة والآلية العالمية إلى تحقيق وفورات صافية.

(١٣) وحدات الأمانة هي التي تحدد تواتر التقارير، وذلك حسب تواتر تقاريرها.

٧٧- وسيكفل المنسق الإقليمي التنسيق الفني والإداري لكل مكتب إقليمي على حدة.

٧٨- ونظراً لارتفاع العام في مستويات الملاك الوظيفي، والآثار ذات الصلة المترتبة في الميزانية، يمكن توسيع المكتب الإقليمي بشكل تدريجي من حجمه الحالي إلى الحجم المطلوب. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى هي نقل الموظفين من المقر إلى المكاتب الإقليمية واتخاذ ترتيبات أخرى من قبيل التعيينات الإقليمية من أجل تعهد أداء الواجبات الأساسية المبينة في برنامجي عمل الأمانة والآلية العالمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وبرنامج عملهما المشترك للفترة ٢٠١٠-٢٠١١^(١٤).

٧٩- وليست للجنة الإقليمية وشبكة البرامج المواضيعية احتياجات من الوظائف.

زاي - احتياجات الميزانية

٨٠- ينبغي أن تدرج اعتمادات الميزانية المخصصة للمكتب الإقليمي في برنامجي عمل الأمانة والآلية العالمية المقدرين التكاليف لفترة السنتين.

حاء - ترتيبات الإيواء

٨١- سيجري مبدئياً الحفاظ على ترتيبات الإيواء الحالية. ففيما يتعلق بأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، تجري صياغة العقود وتتوقع عروض من الوكالات المستضيفة المحتملة. وفيما يتعلق بأفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، سيجري استعراض ترتيبات الإيواء الحالية في غضون سنتين، وإذا لزم الأمر سيجري استكشاف بدائل.

٨٢- وحسب الاقتضاء، سيجري إبرام مذكرات تفاهم حسب الحاجة بين الأمانة والآلية العالمية والوكالة المضيفة، وبين الأمانة/الآلية العالمية والبلد المضيف.

طاء - جدول نتائج التنفيذ والتنسيق على المستوى الإقليمي

٨٣- ينبغي أن تشكل برامج العمل الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من برامج العمل المشتركة للأمانة والآلية العالمية. وسيجري إعداد برامج العمل الإقليمية عن طريق عملية تفاعلية تقودها الأمانة وتنسق بتعاون وثيق مع الآلية العالمية واللجنة الإقليمية المعنية.

٨٤- ويبين الجدول أدناه النتائج التي ينبغي تحقيقها في كل منطقة على حدة. وبالرغم من أن الأمانة والآلية العالمية تحتفظان بالمسؤولية العامة عن هذه النتائج، ينبغي تحقيق جزء من هذه النتائج الإقليمية في كل منطقة من خلال أعمال الهيئات الإقليمية (أي المكتب الإقليمي، واللجنة الإقليمية، وشبكة البرامج المواضيعية). ويبين الجدول دور الهيئات الإقليمية في كل نتيجة.

٨٥- وقد وضع الجدول أدناه استناداً إلى ما يلي:

(أ) الاستراتيجية وأهدافها التنفيذية ونتائجها؛

- (ب) خطة عمل الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وبرنامج عمل الأمانة والآلية العالمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛
- (ج) المقترحات التي أعدها فرق عمل مرفقات التنفيذ الإقليمي الأول والثاني والثالث والخامس بشأن آليات تيسير تنسيق تنفيذ الاتفاقية إقليمياً؛
- (د) تحليل فصول هذا التقرير أعلاه والنظر في المجالات التي يمكن فيها لآليات التنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي أن تحقق قيمة مضافة أكبر.

الجدول - المهام المقترحة لآليات التنسيق على المستوى الإقليمي

المهام المقترحة لآليات التنسيق الإقليمي	الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة، على النحو الوارد في الاستراتيجية
	الهدف التنفيذي ١: التأثير بفعالية في العمليات الدولية والوطنية والمحلية وفي الجهات الفاعلة ذات الصلة لتناول المسائل المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف على نحو مناسب.
<ul style="list-style-type: none"> - دعم أنشطة التوعية التي تستهدف المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك تقديم مواد إعلامية بشأن التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه التفاعل ذات الصلة، وفرص الاتصال القائمة على الإنترنت، لمختلف أصحاب المصلحة - المشاركة في إعداد مواد الاتصال ومناسبات التوعية 	<ul style="list-style-type: none"> ١-١ إبلاغ الفئات المعنية الرئيسية على الصعيد الدولي والوطني والمحلي على نحو فعال بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها مع التكيف مع تغير المناخ/تخفيف آثار تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي
<ul style="list-style-type: none"> - التوعية والدعوة لاتفاقية مكافحة التصحر/مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي عن طريق تقديم مساهمات فنية للاجتماعات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية - نشر مواد إعلامية تدعو إلى تعبئة الموارد للإدارة المستدامة للأراضي - نشر مواد إعلامية عن نتائج المنتدى والعمليات الدولية التي لها قدرة على تعبئة الموارد لتنفيذ برامج العمل 	<ul style="list-style-type: none"> ١-٢ تناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في إطار المحافل الدولية ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك المحافل المعنية بالتجارة الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر
<ul style="list-style-type: none"> - المساعدة على مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية اتفاقية مكافحة التصحر على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية - نشر مواد إعلامية عن تعبئة الموارد للإدارة المستدامة للأراضي - خدمات استشارية ومساهمات تحليلية للمؤسسات العلمية المعنية بتمويل الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي 	<ul style="list-style-type: none"> ١-٣ زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني والأوساط العلمية في الشمال والجنوب، باعتبارها من أصحاب المصلحة، في العمليات المتعلقة بالاتفاقية، وتناولها مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في مبادراتها المتعلقة بالدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف

المهام المقترحة لآليات التنسيق الإقليمي	الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة، على النحو الوارد في الاستراتيجية
<p>الهدف التنفيذي ٢: دعم هئية بيئة مواتية لتعزيز الحلول المتعلقة بمكافحة التصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم اجتماعات إقليمية - تجميع المعلومات عن الاتجاهات الإقليمية ونواتج لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في كل واحد من مرفقات التنفيذ الإقليمي - دعم موازنة برامج العمل الإقليمية مع تنفيذ الاستراتيجية - دعم التعاون الأقليمي - تيسير وتشجيع النهج الإقليمية لتقييم الحوافز المالية في سياق جملة أمور منها عمليات الاستراتيجية المالية المتكاملة التي ابتكرتها الآلية العالمية - نشر المعلومات عن بناء القدرات لمعالجة ندرة المياه، والحراجة، والقضايا الجنسانية والهجرة وتيسيره، وكذا قضايا الحوكمة ذات الصلة التي تشمل عدة قطاعات، في إطار برامج العمل 	<p>١-٢ تقييم العوامل المؤثرة سياسياً ومؤسسياً ومالياً واجتماعياً واقتصادياً في التصحر/تردي الأراضي والحواجر التي تعوق الإدارة المستدامة للأراضي، والتوصية بالتدابير المناسبة لإزالة هذه الحواجر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - خدمات الدعم للبلدان المتأثرة في موازنة وتعميم برامج عملها الوطنية، وتعاون مع الشركاء - دعم البلدان المتأثرة في تقييم برامج العمل الوطنية الموجودة 	<p>٢-٢ قيام البلدان الأطراف المتأثرة بتنقيح برامج عملها الوطنية لوضعها في شكل وثائق استراتيجية مستندة إلى معلومات أساسية بيوفيزيائية واجتماعية واقتصادية، وإدراجها في سياق أطر متكاملة للاستثمار</p>
<ul style="list-style-type: none"> - دعم البلدان المتأثرة في دمج برامج العمل الوطنية وتردي الأراضي في تخطيط التنمية عن طريق التعميم والأنشطة ذات الصلة - تيسير التعاون والاتصال مع المكاتب الإقليمية والوطنية لمنظمات وبرامج التعاون المتعددة الأطراف الرئيسية لتعزيز دعمها للبلدان المتأثرة في دمج برامج العمل الوطنية ومسائل الإدارة المستدامة للأراضي وتردي الأراضي في تخطيط التنمية وفي غير ذلك من الخطط والسياسيات العامة القطاعية والاستثمارية 	<p>٢-٣ قيام البلدان الأطراف المتأثرة بإدراج برامج عملها الوطنية ومسائل الإدارة المستدامة للأراضي وتردي الأراضي في تخطيط التنمية وفي غير ذلك من الخطط والسياسيات العامة القطاعية والاستثمارية</p>
	<p>٢-٤ قيام البلدان الأطراف المتقدمة بإدماج أهداف اتفاقية مكافحة التصحر وتدابير الإدارة المستدامة للأراضي في صلب برامجها/مشاريعها الخاصة بالتعاون الإنمائي في سياق دعمها للخطط القطاعية والاستثمارية الوطنية</p>

المهام المقترحة لآليات التنسيق الإقليمي	الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة، على النحو الوارد في الاستراتيجية
<p>- نشر مواد إعلامية عن التنفيذ التآزري لبرامج العمل الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف؛ و كربون الأراضي الجافة في إطار برامج العمل الوطنية؛ وأفضل الممارسات بشأن الاستخدام التآزري لآليات تمويل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف</p> <p>- تيسير نشر معلومات ومشورة إقليمية محددة عن النهج والفرص الإقليمية لاستثمارات الإدارة المستدامة للأراضي التي تستهدف آليات التمويل ذات الصلة بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وباتفاقية التنوع البيولوجي.</p> <p>- دعم البلدان المتأثرة بشأن دمج تدابير التخفيف من آثار الجفاف في برامج عملها</p>	<p>٢-٥ اعتماد أو تعزيز تدابير متضافرة على صعيد برامج العمل المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي، والتنوع البيولوجي، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، من أجل تحسين أثر تدابير التدخل</p>
<p>الهدف التنفيذي ٣: الوصول إلى مستوى السلطة العالمية في مجال المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف.</p>	
<p>- الدعم التقني للبلدان المتأثرة والمنظمات الإقليمية في رصد واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنفيذية، بما في ذلك الهدف التنفيذي ٥</p> <p>- دعم تنظيم اجتماعات إقليمية محددة</p>	<p>٣-١ كفاءة دعم الرصد على الصعيد الوطني وتقييم أوجه الضعف فيما يتعلق بالاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتأثرة</p>
<p>-</p>	<p>٣-٢ وضع إطار مرجعي أساسي يستند إلى أقوى البيانات المتوفرة بشأن الاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية وتنسيق النهج العلمية ذات الصلة تدريجياً</p>
<p>-</p>	<p>٣-٣ تحسين معرفة العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية وتفاعلاتها في المناطق المتأثرة بهدف تحسين اتخاذ القرارات</p>
<p>-</p>	<p>٣-٤ تحسين معرفة التفاعلات بين التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثار الجفاف واستصلاح الأراضي المتردية في المناطق المتأثرة لإتاحة وضع أدوات للمساعدة في اتخاذ القرارات</p>
<p>- المشاركة في تطوير وتعهيد نظم إدارة معارف اتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك:</p> <p>○ دعم وضع تصور عام للنظام</p> <p>○ الاتصال مع مؤسسات جمع البيانات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية</p>	<p>٣-٥ توافر نظم فعالة لتشاطير المعرفة، بما فيها المعرفة التقليدية، على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني بهدف دعم مقرري السياسات والمستعملين النهائيين، ويشمل ذلك تحديد ونشر أفضل الممارسات والتجارب الناجحة</p>

المهام المقترحة لآليات التنسيق الإقليمي	الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة، على النحو الوارد في الاستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> ○ جمع المعلومات ذات الصلة على الأصعدة الإقليمية والأقليمية والوطنية ○ تجميع وإعداد معلومات خاصة بكل منطقة 	
<ul style="list-style-type: none"> - دعم تحديث قواعد بيانات اتفاقية مكافحة التصحر المتعلقة بالمؤسسات العلمية والخبراء - الدعوة وإيصال المعلومات والاتصال للشبكات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية - تمثيل اتفاقية مكافحة التصحر في الاجتماعات العلمية الإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالاتفاقية - إعداد التقارير الإقليمية عن الربط الشبكي العلمي - دعم تقييم شبكات البرامج المواضيعية ومواصلة تطويرها 	<p>٣-٦ إشراك الشبكات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بموضوع التصحر/تردي الأراضي والجفاف في دعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر</p>
<p>المهدف التنفيذي ٤: تحديد ومعالجة احتياجات بناء القدرات المتعلقة بمنع حدوث التصحر/تردي الأراضي وقلب اتجاهه والتخفيف من آثار الجفاف.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - دعم تحديد الاحتياجات من بناء القدرات ذات الصلة بمواءمة برامج العمل الوطنية مع الاستراتيجية - الاتصال بالمؤسسات والوكالات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحديد خيارات تلبية الاحتياجات من بناء القدرات - دعم الشروع في ترتيبات الشراكة لنقل التكنولوجيا 	<ul style="list-style-type: none"> - ٤-١ قيام البلدان التي أجرت التقييم الذاتي للقدرات الوطنية بتنفيذ خطط العمل المترتبة على ذلك بهدف تطوير القدرات اللازمة على المستوى الفردي والمؤسسي والنظمي لتناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف على الصعيد الوطني والمحلي
	<p>٤-٢ شروع البلدان التي لم يسبق لها أن أجرت تقييمات لاحتياجاتها المتعلقة بالقدرات في إجراء عمليات التقييم ذات الصلة بالموضوع من أجل تحديد ما تحتاج إليه من قدرات للتصدي للتصحر/تردي الأراضي والجفاف على الصعيد الوطني والمحلي</p>
<p>المهدف التنفيذي ٥: تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف وتحسين انتقاء أهداف استخدامها وتنسيق ذلك لزيادة أثرها وفعاليتها.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - تيسير ورصد فرص دعم الهياكل دون الإقليمية لبناء الشراكات - تيسير تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك مبادرات محددة 	<p>٥-١ قيام البلدان الأطراف المتأثرة بوضع أطر متكاملة للاستثمار من أجل تعبئة الموارد الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لزيادة فعالية وأثر تدابير التدخل</p>

المهام المقترحة لآليات التنسيق الإقليمي	الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة، على النحو الوارد في الاستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> - دعم تحديد الاحتياجات لوضع استراتيجيات مالية متكاملة وأطر متكاملة للاستثمار على الصعيد الوطني وتنفيذها - دعم بناء شراكات إقليمية لتمويل الإدارة المستدامة للأراضي 	
<ul style="list-style-type: none"> - دعم التشاور على الصعيد الإقليمي مع المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن زيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي - دعم مؤسسات تنسيق اتفاقية مكافحة التصحر لصياغة مقترحات مشاريع/برامج الإدارة المستدامة للأراضي 	<p>٢-٥ تقديم البلدان الأطراف المتقدمة موارد مالية كبيرة وكافية وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها دعماً للمبادرات المحلية الرامية إلى قلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف</p>
<ul style="list-style-type: none"> - دعم المشاورات وحلقات العمل الوزارية الإقليمية - دعم نهج إقليمي لتطوير الاستثمارات ذات الصلة بمسائل التصحر وتردي الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي، في سياق المقترحات البرنامجية، والتمويل المشترك لمرفق البيئة العالمية وغيره من المرافق والصناديق - نشر المعلومات بشأن سياسات ومشاريع مرفق البيئة العالمية المتصلة بمسائل التصحر وتردي الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي 	<p>٣-٥ بذل الأطراف مزيداً من الجهود لتعبئة الموارد المالية على صعيد المؤسسات والمرافق والصناديق المالية الدولية، بما فيها مرفق البيئة العالمية، عن طريق الترويج لبرنامج الاتفاقية/الإدارة المستدامة للأراضي لدى مجالس إدارة هذه المؤسسات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم حلقات عمل لتنمية القدرات من أجل تحديد وتعبئة التمويل المبتكر - رصد فرص التمويل المبتكر وتيسير الخدمات الاستشارية للبلدان من أجل استكشاف آليات التمويل المبتكر - رصد الفرص الإقليمية لتشجيع الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي من القطاع الخاص والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تيسير الخدمات الاستشارية وخدمات السمسة - إقامة شراكات مع المؤسسات الإقليمية من أجل تيسير تعبئة مصادر وآليات التمويل المبتكرة - دعم مبادرات تحديد الاحتياجات التكنولوجية و/أو تيسير نقل التكنولوجيا بوسائل منها آلية تعاون لا مركزية 	<p>٤-٥ تحديد مصادر مالية وآليات تمويل مبتكرة لمكافحة التصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف، ويشمل ذلك القطاع الخاص، والآليات السوقية، والتجارة، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من آليات التمويل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والحد من الفقر والجوع</p>

المهام المقترحة لآليات التنسيق الإقليمي	الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة، على النحو الوارد في الاستراتيجية
- دعم تناول نقل التكنولوجيا عن طريق منطديات إلكترونية وحلقات عمل وغيرها من الوسائل، تُنظم في سياق مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو حلقات عمل تصميم استراتيجيات التمويل المتكاملة	٥-٥ تسهيل حصول البلدان الأطراف المتأثرة على التكنولوجيا عن طريق التمويل المناسب، والحوافز الاقتصادية والسياسية الفعالة والدعم التقني، ولا سيما في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٦- تشير الأدلة إلى أن ثمة حاجة إلى إبداء إصلاح وتنقيح هامين للنهج الحالي للتنسيق الإقليمي من أجل توفير التنسيق والتنفيذ اللازمين على الصعيد الإقليمي. والحل المقترح هو نقل جزء هام من وظائف الأمانة والآلية العالمية إلى المكاتب الإقليمية، ودمج النهج الإقليمية للمؤسستين دمجاً أقوى.

٨٧- وفي إطار هذه المقترحات، ستنجز الهيئات الإقليمية عدداً متزايداً من أنشطة تيسير التنفيذ وتنسيقه ورصده. وسيؤدي هذا إلى وفورات في التكاليف، وزيادة المصداقية السياسية، وتحسين التواصل وتعزيز الاتصالات بين الاتفاقيات وجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان الأطراف المتأثرة. وستحقق هذا بنقل المهام الإقليمية من مقرري الأمانة والآلية العالمية إلى آليات التنفيذ الإقليمي تدعمها مكاتب مبسطة قادرة على الاستجابة إقليمياً وهيئات إقليمية داعمة.

٨٨- وقد ينظر مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة في تكليف الأمين التنفيذي، بطلب من البلدان المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي وبالتشاور معها، بالقيام بما يلي:

- (أ) مساعدة البلدان المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي في إنشاء لجان إقليمية وتحديد بيانات مهام آليات التنسيق الإقليمي، بغية كفالة إجراءات منسجمة ومتسقة من أصحاب المصلحة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛
- (ب) إنشاء مكاتب إقليمية في المناطق المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي التي طلبت إنشاء مثل هذه الهياكل؛
- (ج) استعراض ترتيبات الإيواء الحالية لوحدة التنسيق الإقليمي، وإبرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات المستضيفة للمكاتب الإقليمية بغية الحد من التكاليف التشغيلية المباشرة للمكاتب الإقليمية وإنشاء شراكات متينة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛
- (د) إنشاء روابط مؤسسية واضحة وفعالة مع المؤسسات والبرامج والآليات الإقليمية، بما في ذلك اللجان الإقليمية وشبكات البرامج المواضيعية، بغية القيام بتنسيق فعال يشرك أكبر عدد من أصحاب المصلحة دون الإقليميين والإقليميين؛
- (هـ) إعداد برامج عمل مقدرة التكاليف لفترة سنتين وخطط عمل (متعددة السنوات) لفترة أربع سنوات استناداً إلى الإدارة القائمة على النتائج المتبعة في المكاتب الإقليمية كجزء من برامج عمل وخطط عمل مؤسسات الاتفاقية وهيئاتها الفرعية، بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية والمدير العام للآلية العالمية حسب الاقتضاء؛

(و) جلب الموارد اللازمة لعمل المكاتب الإقليمية من ميزانية الاتفاقية، وفقاً لاحتياجاتها من الموظفين وغيرها من التكاليف التشغيلية، وتكملة تلك الموارد بموارد من الصندوق التكميلي حسب الاقتضاء؛

(ز) إبلاغ مؤتمر الأطراف في دورته العاشرة عن تنفيذ هذه العملية والنتائج المتحققة.

٨٩- وربما يود مؤتمر الأطراف أيضاً النظر في أن يطلب إلى المدير العام للآلية العالمية ما يلي:

(أ) تقديم الدعم التقني والمالي، بما في ذلك عن طريق توفير الموظفين للمكاتب الإقليمية، حسب الحاجة؛

(ب) تعبئة الموارد من أجل تلبية الاحتياجات المالية اللازمة للتنفيذ الفعال للمهام المسندة إلى المكاتب الإقليمية، بغية إنشاء آليات تمويل قابلة للتنبؤ لهذه الغاية.

٩٠- وربما يود مؤتمر الأطراف مواصلة النظر في أن يطلب إلى البلدان الأطراف المتقدمة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني تقديم الدعم التقني والمالي للمكاتب الإقليمية، بما في ذلك عن طريق تبرعات للصندوق التكميلي ومساهمات عينية حسب الاقتضاء.
